الباب الأول
مناهج العلماء العرب
فى تأليف معاجم المصطلحيات
فى العربية

obeikandl.com

الفصل الأول
المصطلحيات فى غير معاجم
المصطلحيات فى العربية
(المصطلحيات فى تراث مؤلفات تصنيف العلوم عند العرب)

اتخذت العناية بالمصطلحات فى المعجمية العربية أشكالًا مختلفة، فقد افتتحت كثير من الكتب المؤلفة فى العلوم المختلفة بفصول خاصة عقدها أصحابها لبيان الألفاظ الدائرة فى هذا العلم أو ذاك؛ قاصدًا بهذا الألفاظ المصطلحات المتداولة فى بنية ذلك العلم، الذى وضع فيه ذلك الكتاب، كما فعل ابن حزم مثلًا فى كتابه: (الأحكام فى أصول الإحكام)، ففى هذا الكتاب صنع ابن حزم بابًا مستقلًا هو الباب الخامس، فى مقدماته جعل عنوانه: (الألفاظ الدائرة بين أهل النظر) [1].

كما انتشرت شروح المصطلحات فى مقدمات الأبواب من كل كتاب، أيًّا ما كان مجاله المعرفى الذى ألف فيه، ثم دعت الحاجة العلمية والتعليمية إلى جمع هذه المصطلحات المختلفة فى حيز واحد، فنشأت معاجم المصطلحيات فى العربية.

غير أن الواقع يقتضى أن نشير إلى أن ثمة عناية بالمصطلحيات باعتبارها منظومات مجموعة، وفق إطار تصورى أو موضوعى موحد، بجوار معاجم المصطلحيات فى نوع آخر من التأليف فى مسيرة التأليف فى العربية، فى مجال تصنيف العلوم على وجه التحديد.

ولا شك أن جزءًا من تصنيف العلوم وتقسيماتها قد اعتمد معيار الموضوع بابًا يقود إلى هذا التصنيف أو التقسيم؛ مما استلزم تبعًا التمييز بين مجموعات من الألفاظ المنضوية أو المندرجة تحت كل علم، وهنا يصح التذكير بذلك التقسيم الذى أشرنا إليه سابقًا حول اعتبار كل علم مصطلحًا أساسيًّا، وما يندرج تحته من مصطلحات أو ألفاظ أو أقسام هنا بمثابة المصطلحات المنضوية، أو التابعة التى حكم انضوائها أو اندراجها تحته خضوعها معًا لمنظومة مفهومية واحدة.

والبدء بمعالجة العناية بالمصطلحيات فى مؤلفات تصنيف العلوم فى العربية له ما يسوغه من الجانب المنهجى، على اعتبار أن تلك العناية هنا تأتى تمهيدًا من ناحية، كما أن له ما يسوغه من الناحية التاريخية، إذا ما نظرنا إلى سبق التأليف فى تصنيف العلوم بما وصل إلينا من تراث، ذلك التأليف المتمثل فى كتاب أبى نصر الفارابى المتوفى سنة 329هـ، عن التأليف فى معاجم

(1) المعاجم الأصولية العربية/ 61، وانظر: الإحكام لابن حزم 1/38، وما بعدها.

المصطلحيات، التى يعد مفاتيح العلوم للخوارزمى المتوفى سنة 378هـ باكورتها، وواضح سبق التأليف فى تصنيف العلوم فى العربية قبل التأليف فى معاجم المصطلحيات بنصف قرن تقريبًا وفق ما وصل إلينا من مؤلفات فى الجانبين، بالإضافة إلى النظر إليها من قبل المؤلفين المسلمين فى العلوم المختلفة على أنها كتب تعنى بشرح المصطلحات الخاصة بالعلوم العربية، من مثل نقل أبى يوسف القليبى ق11 هـ عنه فى كتابه التحفة القليبية فى حل الألفاظ القرآنية، يقول: "أما تعريف علم اللغة المنطبق على حقيقته، فقال ابن مساعد الأنصارى (صوابه ابن ساعد): "هو علم بنقل الألفاظ الدالة على المعانى المفردة وضبطها، وتمييز الخاص بذلك اللسان من الدخيل فيه، وتفصيل ما يدل على الذوات مما يدل على الأحداث، وما يدل على الأدوات، وبيان ما يدل على أجناس الأشياء وأنواعها وأصنافها مما يدل على الأشخاص، وبيان الألفاظ المتباينة والمترادفة والمشتركة والمتشابهة " [1].

والنص بتمامه وحروفه فى إرشاد القاصد فى أسنى المقاصد لابن مساعد الأنصارى (ص39/38)، كما نقل عنه ابن يوسف القليبى ما كتب ابن ساعد عن فائدة علم اللغة ومنفعته (ص5)، وهو بنصه تامًّا فى إرشاد القاصد (39).

ففى هذه النقول وغيرها ما يؤكد نظرة العلماء قديمًا إلى كتب تصنيف العلوم نظرة تقترب بها إلى منزلة معاجم المصطلحيات.

وسوف نتوقف فى هذا الفصل عند المؤلفات المشهورة بخلوصها للتصنيف العلمى، وسيبتعد البحث وينأى عن تلك الكتب المتنازعة بين ترتيب العلوم والببليوجرافيا، ومن هنا فإن هذا الفصل سيبتعد عن معالجة الفهرست للنديم، وكشف الظنون لحاجى خليفة، بمكملاته المتمثلة فى هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى، وإيضاح المكنون له كذلك، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون لعبد اللطيف زادة ق 11هـ، مع إدراك البحث أن ثمة بروزًا -ولو بشكل يسير- لفكرة التصنيف العلمى، كانت قد حكمت بعضًا من هذه القوائم الوراقية/ الببليوجرافية، لكن ركون البحث إلى استبعادها كان مراعاة من جانبه لغلبة عنايتها بمبدأ رصد المؤلفات المختلفة فى العلوم العربية [2].

وسوف نتوقف عند عدد من المؤلفات التصنيفية التى تعد علامات فى هذا العلم، محاولين أن نغطى تاريخ التأليف فيه عند العرب كما يلى:

1- إحصاء العلوم، لأبى نصر الفارابى 329هـ.

---

(1) التحفة القليبية/ 4-5، وانظر: إرشاد القاصد/ 38-39.

(2) انظر الفروق بين الكتب الخالصة لمجال تصنيف العلوم عن الكتب الخالصة للببليوجرافية، كتاب الدكتور أحمد عبد الحليم عطية: تصنيف العلوم عند العرب/ 11 وما بعدها، 235 وما بعدها.

2- طبقات الأمم، لصاعد الأندلسى 462هـ.

3- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، لابن ساعد الأنصارى الأكفانى 749هـ.

4- مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم، لطاش كبرى زاده 968هـ.

5 - ترتيب العلوم لساجقلى زاده 1145هـ.

6- أبجد العلوم، للقنوجى 1307هـ.

وسوف يكون تعاملنا مع هذه المؤلفات وفق النقاط التالية:

أ- بيان منهجه وترتيبه.

ب- تعامله مع المصطلحات العلمية من منظور اعتبار موضوع كل علم مصطلحًا جامعًا، ينضوي تحته مجموعة مصطلحات فرعية، فيكونان معًا ما سميناه بالمصطلحية.

فالمهم الذى نريد أن نؤكده هو أن العناية بمؤلفات تصنيف العلوم مشتملة على مفهوم المعجم فى واحد من تصورات النظر إلى هذه الكتب.

وهى الخطوة الأولى اللازمة لإدراك حدود ما بين العلوم، وهو الشرط اللازم الذى كررنا الإشارة إليه سلفًا، فى أثناء الحديث عن ضرورة تحديد المجال المعرفى باعتباره مطلبًا ضروريًّا للفرار من التباين المصطلحى، ومواجهة الاضطراب الذى يمكن أن يحدث لو لم تتحدد مجالات استخدام المصطلحات، وهذا التحديد واحد من مهمات علم تصنيف العلوم.

(1)

إحصاء العلوم، للفارابى

329هـ

كتاب العلوم، لأبى نصر الفارابى [1] الفيلسوف المتوفى سنة 329هـ. يعد "العلامة الأولى البارزة التى قدمت على أساس إبستمولوجى [2] فى الفلسفة الإسلامية لإحصاء العلوم، وتقسيمها، وترتيبها فى إطار نسق محدد" [3].

---

(1) انظر فى ترجمته: وفيات الأعيان 5/153، ترجمة 706، وتاريخ الحكماء/ 30 ترجمة 17، وكتابه مذكور فى وفيات الأعيان، وانظر فى طبعاته: تصنيف العلوم عند العرب/ 76.

(2) المقصود بالتصنيف الإبستمولوجى/ المعرفى، هو ذلك الذى يقوم على أساس فلسفى خاص، يتعلق بنظرية المعرفة، وينبنى على القوى الإدراكية للإنسان. وهو تصنيف ترتب فيه العلوم والمعارف البشرية حسب الملكات المختلفة للعقل من نظر وعمل ومخيلة، ومن ثم يستتبع ذلك التقسيم تقسيم العلوم إلى نظرية وعملية. كما عند الدكتور أحمد عبد الحليم عطية فى كتابه: تصنيف العلوم عند العرب/ 68.

(3) تصنيف العلوم عند العرب/ 79.

وقد بنى الفارابى كتابه على خمسة فصول:

الأول: فى علم اللسان وأجزائه.

والثانى: فى علم المنطق وأجزائه.

والثالث: فى علوم التعاليم، وهى: العدد، والهندسة، وعلم المناظر، وعلم النجوم التعليمى، وعلم الموسيقى، وعلم الأثقال، وعلوم الحيل.

والرابع: فى العلم الطبيعى وأجزائه، وفى العلم الإلهى وأجزائه.

والخامس: فى العلم المدنى وأجزائه، وفى علم الفقه، وعلم الكلام.

وفى هذا التقسيم تتبدى الفكرة، التى قلنا إن مفهومنا لمعنى لفظة المصطلحية قائم عليها، باعتبارها مجموعة من المصطلحات التى ينتظمها تصور واحد، ومجال علمى محدد.

ولو تأملنا ذلك تطبيقًا على مصطلحية علم اللسان، أمكن أن ندرك ما يلى:

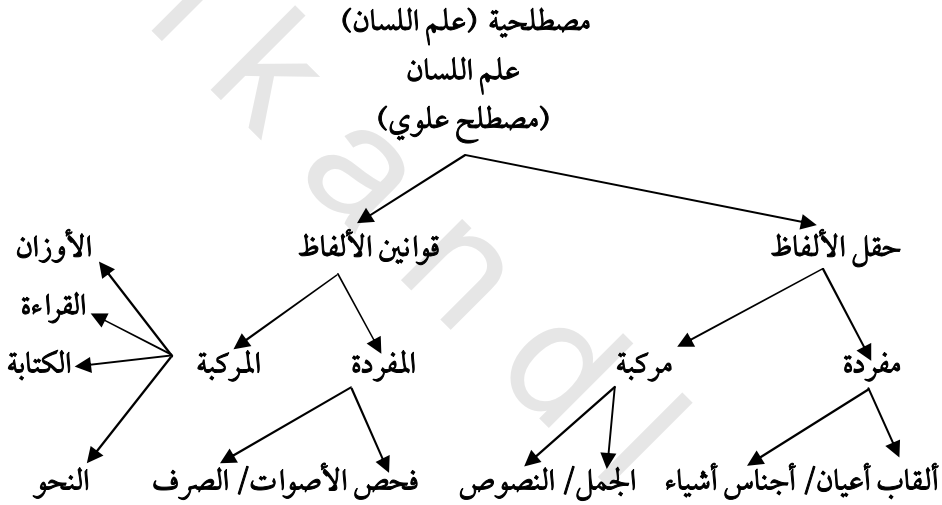

هذا التقسيم الذى يقترب- إلى حد كبير- من تقسيمات اللسانيات المعاصرة عند الحديث عن مستويات الدرس فيها، وهو ما يلمسه الدكتور مازن الوعر فى دراسته: (العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابى)، والمهم فى هذه الدراسة هو إلحاح الدكتور الوعر على إدراك الفارابى لضرورة تأسيس لغة اصطلاحية [1]. وهو معتمد فى رصد بعض جوانب تلك الضرورة على إحصاء العلوم.

(1) العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابى/ 328، وانظر ما كتبه الدكتور عثمان أمين- رحمه الله- فى مقدمة تحقيقه لكتاب إحصاء العلوم/ 8، وتصنيف العلوم عند العرب/ 81، والمصطلح العلمى عند العرب/ 209، والفارابى والمصطلح الفلسفى (ضمن: أبو النصر الفارابى فى الذكرى الألفية)/ 22، وفلسفة اللغة عند الفارابى/ 95، وما بعدها.

وهذا التقسيم الإحصائى لعلوم اللسان فى العربية بما ينضوي تحته من شبكة ممتدة متفرعة- ضمت عددًا ضخمًا من المصطلحات الخاصة بكل فرع منها. صحيح أنها لم تعرف وفق واحد من طرق شرح المعنى المعجمى، لكن يبدو من ذلك التقسيم أن ثمة حدودًا وفواصل يمكن إدراكها جليًّا؛ مما يجعل لكل كلمة/ أو مصطلح خصوصيته، التى تميزه عن غيره من الكلمات/ أو المصطلحات.

وهذا هو الاعتبار الذى جعلنا نورده فى مقدمة الكتابات التى عنيت بالمصطلحيات العربية، قبل إفرادها واستقلالها بمعاجم خاصة بها، جمعت الخصائص المعروفة للمعاجم.

وما حكم تصنيف تلك العلوم بمصطلحاتها تحت المصطلح العلوى (المصطلحية)- علم اللسان يمكن التماسه أو إدراكه فى تحليل أى قسم من الأقسام الأربعة الأخرى.

على أن القيمة الكامنة فيه مما تقربه من معاجم المصطلحيات- بدرجة ما- كانت ظاهرة منذ القديم، يقول صاعد الأندلسى فى كتابه (طبقات الأمم): "ثم له كتاب شريف فى إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها، لم يسبق إليه، ولا ذهب أحد مذهبه فيه، ولا يستغنى طلاب العلوم كلها عن الاهتداء به، وتقديم النظر فيه"[1].

والتوقف أمام النص على حاجة طلاب العلوم إلى الاهتداء به والاسترشاد بهادته- دال على هذا القرب فى تحقيق الوظيفة الأم التى ستتولى تحقيقها، فيما سوف نرى من بعد معاجم المصطلحيات، وهى إعانة طلاب العلوم على التهدّى لفهم لغة العلوم.

(2)

طبقات الأمم لصاعد الأندلسى

462 هـ

هذا الكتاب الذى خلفه لنا القاضى صاعد الأندلسى [2] بعنوان: طبقات الأمم- واحد من أهم المصادر التى تحدثت عن العلوم، ولا سيما الدخيلة على حد تعبير حياة بوعلوان [3].

والذى دعانا إلى ضمه إلى مؤلفات تصنيف العلوم- على ما فى ذلك من تسمح وتوسع- أنه يورد كل طبقة من طبقات الأمم مرتبة ترتيبًا واضحًا بحسب العلوم [4].

(1) طبقات الأمم 8/38، وانظر: وفياة الأعيان 154/5.
(2) انظر فى ترجمته: الصلة 232/1 رقم 539.
(3) طبقات الأمم (مقدمة التحقيق)/ 131.
(4) طبقات الأمم (مقدمة التحقيق)/ 131.

وهو يقسم الأمم إلى سبعة طبقات، كما يلى:

1- أمة الفرس. 2- أمة الكلدانيين (السريانيين/ والبابليين).

3- أمة اليونان والرومان. 4- أمة القبط (مصر).

5- أمة الترك. 6- أمة الهند والسند. 7- أمة الصين.

وهذا التقسيم راعى فيه اعتبار معيار اللغة، وهنا يمكن التذكير بصنيع الفارابى الذى قدم فى تصنيفه علم اللسان، وهو يقسم الأمم إلى ثمانية طبقات وفق معيار العلوم، فيقرر أن الأمم السبعة السابقة، تتوزع على طبقتين، يقول: "وجدنا هذه الأمم (السبعة) على كثرة فرقهم، وتخالف مذاهبهم- طبقتين؛ فطبقة عنيت بالعلم، فظهرت منها ضروب العلوم، وصدرت عنها فنون المعارف، وطبقة لم تعن بالعلم عناية يستحق منها اسمه، وتعد بها من أهله، فلم ينقل عنها فائدة وحكمة، ولا دونت لها نتيجة فكرة" (1).

وذكر الأمم التى عنيت بالعلم، فحصرها فى الأمم التالية:

1- الهند 2- الفرس 3 – الكلدانيون 4- اليونانيون

5- الروم 6- أهل مصر 7- العرب 8- العبرانيون.

ولو توقفنا أمام الأمة السابعة وهى الأمة العربية لوجدناه يسميها وفق معيار العلم، بسمة مدخلها: علم اللسان، يقول: "وأما علمها الذى تفاخر به وتبارى فيه، فعلم لسانها وإحكام لغتها، ونظم الأشعار، وتأليف الخطب" (2).

ويمكن اعتبار علمى اللسان والأخبار، مصطلحين علويين ينضوي تحتهما مجموعة من المصطلحات المنضوية، التى تميز أمة العرب كما يلى:

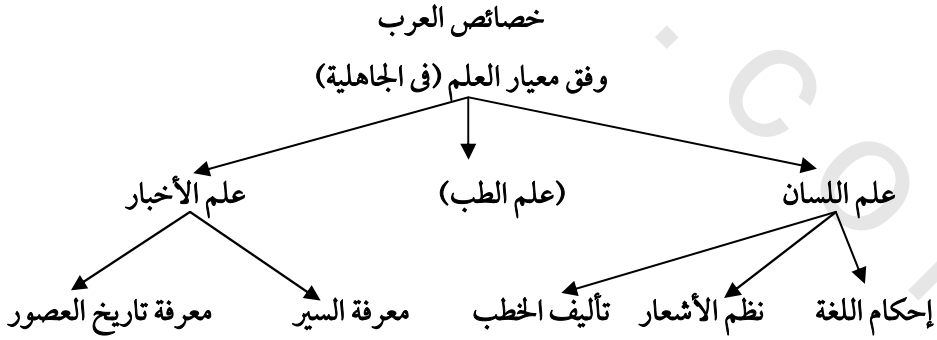

(1) طبقات الأمم/ 39-40.

(2) طبقات الأمم/ 118.

وهذا التقسيم راعى فيه صاعد الأندلسى معيارًا فرعيًّا ثانويًّا هو معيار التاريخ، بحيث يصح إطلاق التقسيم السابق مضمومًا إليه قليل عناية بالطب على العصر الجاهلى.

وقد توسع التقسيم المعرفى بعد الإسلام فزادت العلوم كما يلى:

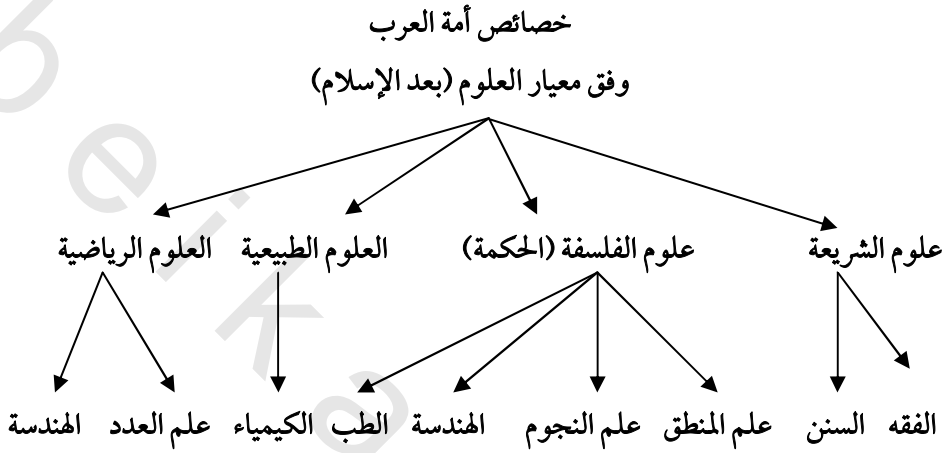

وبتأمل هذا التقسيم يمكن اعتبار كل فرع من هذه الفروع مصطلحات علوية (= مصطلحيات) ينضوي تحتها مجموعة من هذه المصطلحات؛ بمعنى أن الفقه مثلًا له مصطلحاته التى تنضوي أو تندرج تحته. وقد ورد عدد غير قليل من هذه المصطلحات عند حديث صاعد الأندلسى عن الكتابات البارزة من وجهة نظره فى كل علم من هذه العلوم، منسوبة إلى أصحابها من العلماء.

وإذا كان صاعد الأندلسى لم ينص على الوظيفة أو الغاية التى هدف إليها من تأليفه كتابه- كما نص سلفه الفارابى الذى أشاد به فى فقرة مطولة [1]- فإن تحكيمه معيار العلم فى واحد من تقسيماته هو ما دعانا إلى ضمه إلى هذا الفصل، الذى يمثل تمهيدًا- بشكل ما- قبل الحديث عن معاجم المصطلحيات.

(1) طبقات الأمم/ 138.

(3)

إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد
لابن ساعد الأنصارى الأكفانى
749هـ

هذا الكتاب (إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد لابن ساعد الأنصارى) [1]، هو واحد من مشاهير الكتب فى تصنيف العلوم، وهو يتخذ مدخلًا آخر يحكم تصنيفه للعلوم، هو المدخل القيمى أو الأخلاقى (= الأكسيولوجى)؛ كما يسميه دارسوا الفلسفة، فى مجال تصنيف العلوم[2].

ويبدو أن أصحاب هذا الاتجاه ينطلقون من الروح الشائعة فى الثقافة الإسلامية التى تحض على طلب العلم النافع [3]. ومن هنا ربما لمحنا غلبة ذلك الاتجاه، ونجد كذلك غالب الكتابات العربية تفتتح بالحديث عن العلوم الإلهية والشرعية؛ باعتبارها السبيل القويم لإدراك السعادة فى الدنيا والآخرة، وهو ما يظهر هنا، وسيظهر كذلك فى قسم كامل من معاجم المصطلحيات التى سترتب فيه المصطلحيات وفق الترتيب العلمى أو الموضوعى؛ إذ لن نجد واحدًا منها- كما سيأتى- إلا ويفتتح بسرد مصطلحات العلوم الشرعية والعربية أولًا، خضوعًا وانطلاقًا من هذا المعيار القيمى/ الأخلاقى.

وهذه الوجهة بادية فى مقدمة ابن ساعد الأنصارى لكتابه يقول: "إن بنا حاجة إلى تكميل نفوسنا البشرية فى قواها النظرية والعملية؛ إذ كان ذاك هو السبيل إلى السعادة الأبدية. ولما كان هذا إنما يتم بالعلم بحقائق الأشياء على ما هى عليه؛ ليعتقدوا الحق والخير- وجب علينا أن نعلم العلم المتكفل بتحقيق الحقائق، وما هو إليه كالوسائل"[4].

ونحن نقف أمام عبارته: "العلم بحقائق الأشياء على ما هى عليه"؛ لأنها مفتاح فهم اقتراب تراث العلوم من معاجم المصطلحيات المعنية ببيان شروح ألفاظ معينة، انتخبت وصارت آلات للعلوم يعبر بها أصحاب هذه العلوم بينهم على حقائق، لا يتأتى فهمها من غير تحديد أو نص عليها.

---

(1) انظر فى ترجمته: معجم المطبوعات العربية والمعربة 1/463، وفيه ذكر كذلك لطبعات كتابه.

(2) انظر: تصنيف العلوم عند العرب/ 103، والمعجم الفلسفى (نظرية القيم)/ 203، والمصطلح/ 1060.

(3) ثمة أحاديث تأمر بطلب العلم وتقيده بوصف النافع، وكثيرًا ما كان صلى الله عليه وسلم يستعيذ من علم لا ينفع، انظر: العلم للحارث المحاسبى/ 81 وما بعدها، والعالم والمتعلم للترمذى/ 20 وما بعدها، والحث على طلب العلم للعسكرى/ 58، والعلم للنووى/ 62.

(4) إرشاد القاصد/ 11.

openkanar.com

ومما يؤكد ذلك أنه اختتم كتابه بشرح المصطلحات الغامضة على المبتدئين [1]، فعرف المصطلحات التالية: العلم/ الحد/ الرسم/ النوع/ الخاص/ الجنس/ الفصل/ العرض العام/ الجوهر (الجسم)/ الهيولى/ الصورة/ العقل/ النفس)، وغير ذلك [2].

وقد بدأ كتابه ببيان تقسيمات علم الآداب، ثم علم المنطق، ثم العلم الإلهى، ثم العلم الطبيعى.

وبتطبيق معيار المصطلح العلوى والمصطلح المنضوى- يتأكد بيان اقتراب مؤلفات تصنيف العلوم فى بعض قيمتها من معاجم المصطلحيات. ولنقف عند علم المنطق، ونعده مصطلحًا علويًا (= مصطلحية علم المنطق) [3]، الذى عدد ما ينضوي تحته من مصطلحات سوف تتكفل معاجم المصطلحيات بشرحها، وبيان تعاريفها، ومن أين نقلت لتكون بنية ألفاظ ذلك العلم:

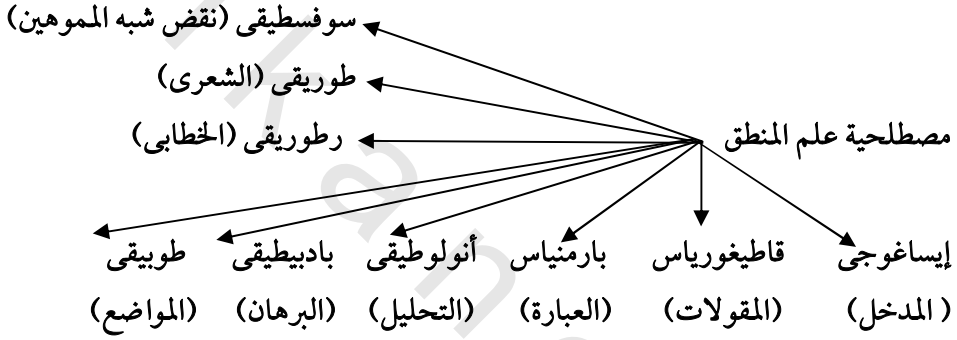

وبتأمل هذه الأقسام التسعة المشكلة لعمود الصورة فى بناء ذلك العلم- فإنها تردنا إلى القول بضرورة إدراك ما بين هذه الأقسام من فروق، عن طريق تحديد معانى مصطلحات كل قسم.

وفى الإمكان توسيع التوزيع؛ لندرك الدور الخطير والمهم الذى اضطلعت به مصنفات العلوم عند العرب، لإعانة طلاب العلوم، فى تحديد الحدود الفاصلة والفارقة بين المجالات المعرفية المختلفة، ولو كان بين بعضها- أحيانًا- ثمة تشابه.

وعندما نلتقط واحدًا من هذه الأقسام التسعة ندرك مدى التفريع الذى يأتى تحته، وأن طلب تعريفات هذه الألفاظ/ أو المصطلحات، لن يؤتى ثماره كاملة واضحة من إدراك التصورات-

(1) تصنيف العلوم عند العرب/ 130.

(2) انظر: إرشاد القاصد (خاتمة الرسالة)/ 162، وما بعدها.

(3) إرشاد القاصد/ 50- 53.

إلا بعد الوعى بانضوائها تحت مصطلحية ثانوية. والتوقف مثلًا أمام المصطلحية الثانوية(= مصطلحات قسم المقولات) [1]- يؤكد ذلك.

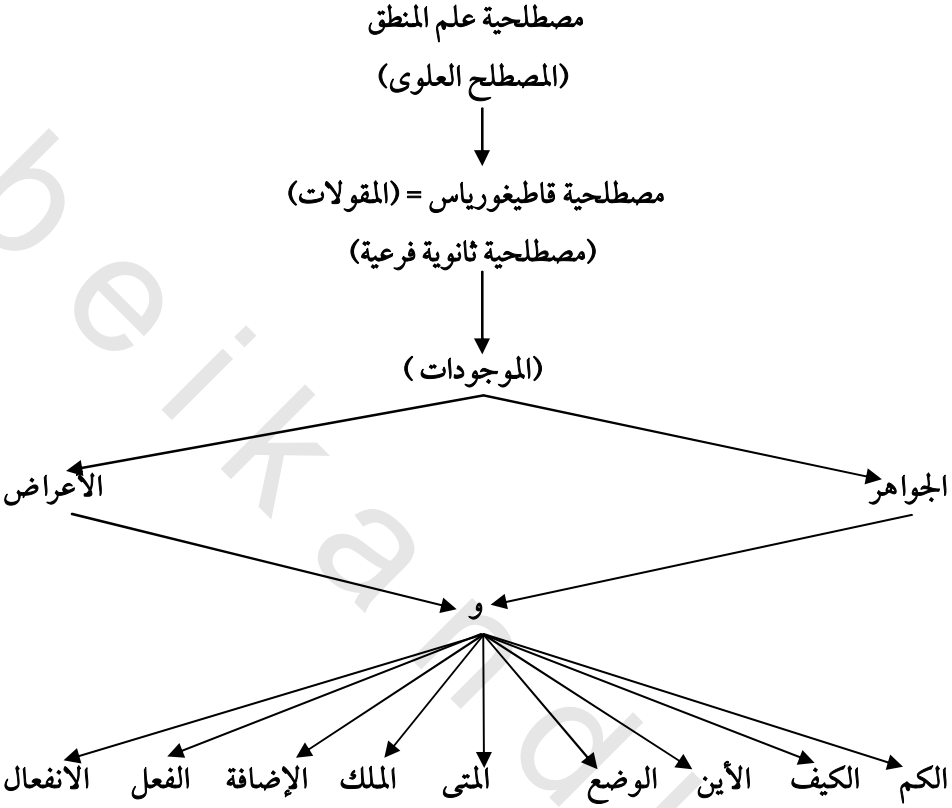

وقد أدرك ابن ساعد الأنصارى مدى العلاقة بين تصنيف العلوم ومعاجم المصطلحيات من بعض وجوه الشبه، فشرح عددًا من المصطلحات؛ ولم يكن هدفه هو هدف معاجم المصطلحيات فى شروحها للمصطلحات، وإنما كانت غايته عمليًّا هى إرادة التمييز بين حدود هذه العلوم وأقسامها؛ بمعنى أنه لجأ إلى تعريفات الألفاظ أو المصطلحات؛ لتعينه على أداء وظيفة تصنيفية.

فقد عرض ابن ساعد لمصطلحية المقولات؛ باعتبارها مصطلحية فرعية، هى فى الأصل منضوية تحت مصطلحية عليا، هى مصطلحية علم المنطق، فعرف ما يلى:

(1) انظر: إرشاد القاصد/ 51.

1- **الكم (ص167):** هو العرض الذى يقبل لذاته المساواة والتفاوت والتجزء، وهو بدوره ينقسم إلى (متصل: الخط والسطح والجسم والزمان، ومنفصل: هو العدد).

2- **الكيف (ص168):** هيئة قارة فى الجسم لا يوجب اعتبار وجودها فى الجسم قسمة ولا نسبة.

3- **الإضافة (ص168):** حال تعرض للجوهر بسبب كون غيره فى مقابلته، ولا يقبل وجودها إلا بالقياس إلى ذلك الغير، كالأبوة والبنوة.

4- **الأين (ص168):** هيئة تعرض للجسم بسبب نسبته إلى المكان، وكونه فيه.

5- **المتى (ص168):** حالة تعرض للشيء بسبب نسبته إلى الزمان، وكونه فيه أو فى طرفه.

6- **الوضع (ص169):** هيئة تعرض للجسم بسبب نسبة أجزائه، بعضها إلى بعض، نسبة تتخالف الأجزاء لأجلها، بالقياس إلى الجهات، كالتربع والافتراش.

7- **الملك (ص169):** ويسمى الجدة، وهو كون الجسم بحيث يحيط بكله أو بعضه مما ينتقل بانتقاله كالتقمص.

8- **أن يفعل (= الفعل):** هو كون الشيء بحيث يؤثر فى غيره أثرًا غير قار، كالقطع.

9- **أن ينفعل (= الانفعال):** هو كون الشيء متأثرًا عن غيره، كالانقطاع.

والملاحظ على هذه التعريفات أو الحدود أنها ركزت على المعنى الاصطلاحى المحدد ببنية علم محدد، وهو علم المنطق، بمعنى أن أية قراءة لهذه المصطلحات فى غيبة استحضار المصطلح الأعلى (علم المنطق)- لن يقود إلى حسن إدراكها. كما يلاحظ أن معالجة ابن ساعد الأنصارى لهذه الكلمات/ المصطلحات- توقفت عند حدود الوظيفة الأم، وهو بيان المعنى الاصطلاحى المندرج تحت مصطلحية علم المنطق، من دون التطرق إلى أى من الوظائف المعجمية الأخرى، من ضبط وهجاء، أو معلومات صرفية، أو غير ذلك من المعلومات التى تظهر فى معالجة معاجم المصطلحيات، فى واحد من الفوارق الأساسية بين مؤلفات تصنيف العلوم فى عنايتها بالمصطلحات، وبين معاجم المصطلحيات.

وما ظهر فى أحيان قليلة جدًّا من ذكر بعض المترادفات لبعض المصطلحات، كما حدث مع مصطلح (الملك) الذى يرادف مصطلح (الجدة)- كان بهدف التميز التصنيفي بين أقسام هذا العلم أو ذلك، ولم يكن عادة متبعة؛ لأنها من مسائل الدرس الدلالى، أو أكثر تعلقًا بمعاجم المصطلحيات من كتب تصنيف العلوم.

وسوف يظهر أثر كبير [1] لهذا الكتاب فى كتاب طاش كبرى زاده التالى، مما يمكن أن يعد فى باب الحديث عن أثر ابن ساعد فى الخالفين، أول ظهور قوى يحتذيه فى المنهج والترتيب. كما أثبته فى مصادره ساجقلى زاده فى كتابه ترتيب العلوم.

وقد تأثر به غير مؤلف، فقد نقل عنه ابن يوسف القليبى (من علماء القرن الحادى عشر الهجرى) فى كتابه (التحفة القليبية فى حل الألفاظ القرآنية) نقولًا مطولة (انظر ص 4-5)، من كتاب القليبى وما يقابلها فى (ص 38-39) من كتاب ابن ساعد الأنصارى.

(4)

مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم
لطاش كبرى زاده 968هـ = 1561م

يعد كتاب مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم لطاش كبرى زاده [2] - امتدادًا لكتاب إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، لابن ساعد الأنصارى. يقول الدكتور أحمد عبد الحليم عطية: يمثل كتاب (مفتاح السعادة ومصباح السيادة لعصام الدين أبو الخير أحمد بن مصطفى، الشهير بطاش كبرى زاده) - أكمل الدراسات العربية فى مجال تصنيف العلوم، وإن بدا أكثر عناية بالمعلومات الببليوجرافية/ الوراقية؛ إذ توسع عما سبقه فى ذكر المؤلفات المختلفة دبر كل حديث عن موضوع علم ما، وتقسيماته، وبعض مصطلحاته [3].

ويؤكد هذه الحقيقة - المفضية إلى القول بتأثر طاش كبرى زاده بإرشاد القاصد لابن ساعد الأنصارى - الدكتور كامل بكرى فيقول: "وإن من يقرأ (إرشاد القاصد) سوف يلاحظ على الفور أن طاش كبرى زاده قد تأثر بهذه الرسالة؛ سواء فى شرح الغرض من الكتاب، أو فى طريقة المعالجة. وقد نقل طاش كبرى زاده أجزاء، بعضها من مقدمة الكتاب، كما نقل تعريفات العلوم.

---

(1) يذكر الدارسون فى مجال تصنيف العلوم كتاب (إتمام الدراية لقراء النقاية) للسيوطى 911هـ = 1505م، ويعدونه واحدًا من مؤلفات موضوعات العلوم، لكنه ظهر لنا أن نضمه إلى معاجم المصطلحيات؛ لعلامات توافرت فيه، وتجلت بدرجة تفوق انتماءه إلى مؤلفات تصنيف العلوم. ومن ثم فسوف ندرسه فى معاجم المصطلحيات، ونحن ندرك أن الكثيرين أدرجوه فى باب موضوعات العلوم، ومنهم صديق حسن خان القنوجى فى أبجد العلوم (7/2)، الذى أورده تحت ما عنوانه (موضوعات العلوم)، ولكننا وجدناه يفصل فى تعريف مصطلحات كثيرة تحت كل علم من العلوم الأربعة العشرة، التى عرض لها؛ مما جعلنا نورده فى قائمة معاجم المصطلحيات.

(2) انظر ترجمته: معجم المطبوعات العربية والمعربة 1221/2، وفيه ذكر لكتابه هذا. وكشف الظنون 1762/2، وفيه ذكر سنة وفاته خطأ. وهدية العارفين 143/1-144.

(3) انظر: تصنيف العلوم عند العرب/ 131- 136.

وقد ظهرت من عنوان الكتاب الفلسفة التى حكمت بناءه، والتى تحدد انتماءه المعرفى والمنهجى، فالرجل يتخذ المنهج الأخلاقى/ القيمى/ الأكسيولوجى- مدخلًا يمكن على ضوئه فهم إحدى غايات الكتاب، التى من أجلها ألفه صاحبه؛ إذ جاء فى عنوان الكتاب التركيز على مفهوم السعادة، وأن تحصيلها نتيجة مترتبة على تحصيل العلوم.

وقد بدت بعض العناصر المهمة خضوعًا لمسيرة التطور، التى جمع ثمار حصادها ذلك الكتاب، منها ظهور الجانب الموسوعى، وهو البعد الذى سوف يظهر كذلك فى معاجم المصطلحيات فى العربية، كلما تقدم بنا الوقت نحو العصر الحديث.

ونحن نكرر- من زاوية أخرى- أن معالجة مؤلفات التصنيف باعتبارها مدخلًا، أو مقدمة لمعالجة معاجم المصطلحيات فى العربية- لا تنكر أن إحدى دلالات التصنيف (classification) تشير إلى أنها: "قائمة الألفاظ المكتوبة أو المطبوعة التى تمثل نظام تصنيف ما"[1].

وهو ما يقرره الدكتور محمد أمين البنهاوى فى معجم المصطلحات المكتبية فى مدخل (classification)/ تصنيف عندما يقول: "التصنيف خطة منهجية لترتيب الكتب، وغيرها من المواد حسب الموضوع أو حسب الشكل" [2]، وهما الطريقان اللذان سيحكمان- تقريبًا- مسيرة مناهج التأليف فى المعاجم العربية، ومنها معاجم المصطلحيات بطبيعة الحال.

غير أنه من المهم أن نتوقف قليلًا أمام ما ورد عند الدكتور كامل بكرى، وتحديدًا فى كلمة (قائمة الألفاظ)، وهى الخطوة الأولى التى تطور عنها المعجم العربى فى مسيرته الطويلة، وهو ما يؤكده كذلك معجم علوم المكتبات والمعلومات فى المدخل الفرعى جدول تصنيف/ (Classification schedule)، وعند هذه النقطة يبدو أن الاهتمام والعناية بكثير من المصطلحات جاء تبعًا لهذه المفاهيم، القارة فى صلب مفهوم مصطلح علم تصنيف العلوم.

وقد قسم كتابه على سبع دوحات (= أقسام)، تفرعت إلى فروع متنوعة مختلفة العدد تحت كل دوحة (= قسم).

ولو طبقنا المصطلح العلوى = (المصطلحية)، أو العلم الذى ينضوي ويندرج تحته مجموعة من المصطلحات، المشكلة لبنائه التصورى والمعرفى على علم الأصوات- أمكن أن نقف عند ضرورة العناية بتعريفات عدد من المصطلحات المنضوية؛ مما يقترب بنا خطوة من مفهوم معاجم المصطلحيات، ووظيفتها الأم.

---

(1) مفتاح السعادة (مقدمة التحقيق) 44/1.

(2) معجم المصطلحات المكتبية/ 83.

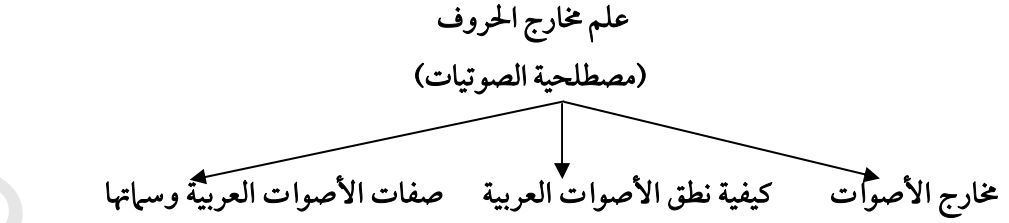

وهذا التقسيم المستفاد من كلام طاش كبرى زاده [1] لا يستبعد العلوم المساعدة اللازمة لتحقيق موضوعات علم الصوتيات، من ضرورة تحصيل التشريح، وبعض مبادئ علم الطبيعة (الفيزياء)، وهو ما تقرره أدبيات الدراسات الصوتية المعاصرة [2].

ولا شك أن كل قسم من هذه الأقسام المنضوية تتطلب- عند الانتقال إلى معاجم المصطلحيات- مراعاة الفروق بين مصطلحات كل قسم؛ فمعرفة الهمس والجهر أو الشدة والرخاوة والميوعة والازدواج - مثلًا - لا يمكن أن يكون صحيحًا إلا إذا أدركنا تحت أى قسم مما سبق تندرج إحدى مجموعة هذه المصطلحات. وهذا هو ما يعطى هذه المصنفات التصنيفية قيمتها، وأنها تقترب بشكل ما من معاجم المصطلحيات فى بعض الوظيفة.

ومثلما فعل ابن ساعد الأنصارى فى أحيان قليلة من شرح عدد من المصطلحات، التى رأى أنه بشرحها سيعين على التمييز الحاسم بين الأقسام المتنوعة، التى يمكن أن تندرج تحت علم بعينه- فعل كذلك طاش كبرى زاده فى أحيان قليلة.

ففى الدوحة السابعة (= القسم) انصرف فى أحد شعبه (= فروعه) إلى شرح عدد من الألفاظ أو المصطلحات التى رأى أنه من المفيد تعريفها.

وبتطبيق مفهومى المصطلح العلوى والمصطلحات المنضوية، يمكن الوقوف على الضرورة التى ألجأت مفتاح السعادة، كما ألجأت بعض سلفه إلى شرح عدد من المصطلحات، لا لضبطها باعتبارها آلات للعلم، تعين على إدراك مسائله وقضاياه وجزئياته، وإنما لتعين على بيان فوارق ما بين العلوم من اختلافات؛ ليستقيم التصنيف. ففى ربع المهلكات توقف فى الأصل الأول [3] عند عدد من الألفاظ/ المصطلحات، فقال: "ولنذكر أولًا عدة ألفاظ نافعة فى الباب". ويمكن تمثيلها كما يلى:

(1) مفتاح السعادة 99/1.
(2) دراسة السمع والكلام/ 5 وما بعدها.
(3) مفتاح السعادة 319/3-320.

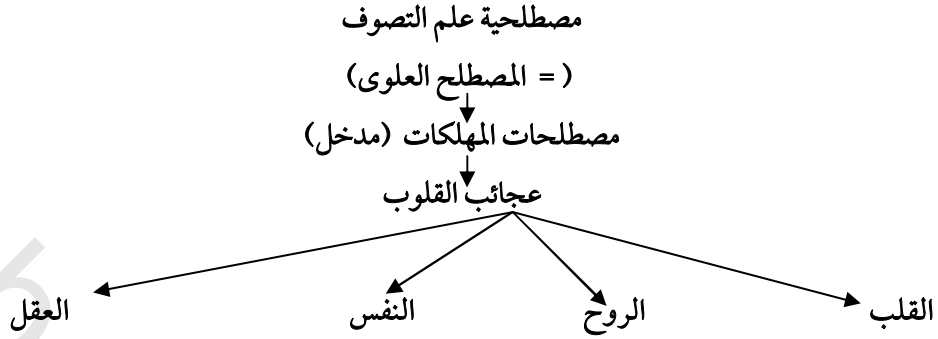

وقد خطا طاش كبرى زاده فى تعريفاته لهذه المصطلحات الأربعة خطوة التزمها، لم تظهر إلا على استحياء عند سلفه ابن ساعد الأنصارى، وهو الربط بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى (= الصوفى هنا)، وهو بهذا يقترب جدًّا من واحد من أشهر سمات معاجم المصطلحيات، التى سوف تحرص- فى الغالب فى معلومات ما تحت المداخل- عليها؛ تحقيقًا لما تقدم هنا من أن واحدًا من إجراءات صناعة المصطلح متمثل فى الانتقال أو التطور به دلاليًّا، من بنية اللغة العامة إلى بنية لغة العلم.

من ذلك قوله: "القلب، وله معنيان؛ **أحدهما:** اللحم الصنوبرى المودع فى الجانب الأيسر من الصدر، وفى باطنه دم أسود... (المعنى المادى الحقيقى).

وثانيهما: لطيفة ربانية لها بهذا القلب الجسمانى تعلق، وهو حقيقة الإنسان، وهى المدرك العالم العارف..." [1].

ويبدو أن هذا الربط بين الدلالتين اللغوية والاصطلاحية الصوفية كان الهدف من ورائه الاطمئنان إلى أن هذا العضو المعروف هو محل هذه المعانى؛ حتى لا ينصرف الذهن إلى معنى بعيد غير مراد. وهو الأمر الذى لا يهدف إليه مؤلفوا معاجم المصطلحيات عند بيان المعنى اللغوى العام (اللحم...)، والانتقال إلى المعنى الصوفى الاصطلاحى (لطيفة) عن طريق آلية من آلية المجاز، بإحدى علاقاته التى تشير إلى القلب كعضو هو محل للمعانى التى تتنزل فيه، وإنما الهدف هو بيان منطقية النقل.

(1) مفتاح السعادة 3/319-320، وانظر فى معناه عند أهل الصوفية، سراج القلوب/ 32، واصطلاحات الصوفية للكاشانى/ 154. وانظر فى معناه الطبى (الحقيقى) معجم المصطلحات الطبية (للمجمع) 3/11.

(5)

ترتيب العلوم

لساجقلى زاده 1145هـ = 1732م

يعد كتاب ترتيب العلوم لساجقلى زاده [1] أصرح مثال يتجلى فيه تأثير مفهوم النفع والضر، الذى قدمنا به بين يدى هذا الفصل، كواحد من مجالى التأثير الإسلامى، الذى طالما حض ودعا إلى العلم النافع. وهو الأمر الذى بدا واضحًا فى المقدمة التى صنعها لمؤلفه، التى جاء عنوانها: فى تعداد الفنون وتقسيمها [2]. وهو بإزاء هذا يرى أن ثمة علومًا غير نافعة، بمعنى أنها ضارة، وأخرى غير نافعة وإن كانت لا تجلب ضررًا.

وبغض النظر عن مفردات العلوم التى رأى نفعها، وتلك التى رأى غير نفعها- فإن هذا التقسيم يبدو منطقيًّا وطبيعيًّا ومسوغًا فى إطار الثقافة العليا، التى تهيمن على الكتابات العربية؛ وهذا هو ما يفسر لنا إفراده حديثًا عن أحكام العلوم من الناحية الشرعية (القانونية)، ولذلك نراه يقسم العلوم إلى واجب وفرض وكفاية، وأحيانا يكون حرامًا أو مكروهًا، وهو تقسيم يبدو منطقيًّا إذا ما نظرنا إليه من الزاوية التى انطلق منها، وهى فلسفة النفع والضر.

وقد ظهرت آثار هذه الرؤية كذلك فى تسمية الكتاب وعنوانه عندما بنى تصنيفه على أساس مفهوم الرتبة/ المرتبة، وهو ما بدا فى عنوانه (ترتيب العلوم)، وإن كان الظاهر من تطبيق مفهوم المرتبة/ أو الرتبة بدا واضحًا بشكل أساسى فى درجات تحصيل علم ما من العلوم التى توزعت على ثلاث درجات، هى: الاقتصار/ الاقتصاد/ الاستقصاء (= التبحر).

ويعد كتاب ترتيب العلوم- ككثير من سوابقه- مقدمة مهمة لازمة للتعامل مع معاجم المصطلحيات؛ نظرًا لدرجة التقارب بينهما؛ إذ كانت كتب التصنيف معنية ببيان الحدود الفاصلة بين العلوم المختلفة، ونحن نلمس هذا التقارب بين هذين الفرعين من المؤلفات العربية فى مراتب العلوم تحديدا؛ إذ نراه كثيرًا ما يلجأ إلى الاستعانة بكثير من كتب العلوم المختلفة فى نقل تعريفات كثير من مصطلحات أعلام العلوم المختلفة، كما أنه كثيرًا ما كان يلجأ فى نقوله تلك إلى الاستعانة ببعض معاجم المصطلحيات، كما حدث فى نقله عن السيد الشريف الجرجانى صاحب معجم التعريفات [3]، وهو واحد من أشهر معاجم المصطلحيات كما سيظهر لنا فيما بعد.

---

(1) انظر فى ترجمته: بروكلمان ق8 (12-13أ) /376، وذكر كتابه مخبرًا عنه أنه موسوعة. وهدية العارفين 2/322، والكتاب مذكور فيه.

(2) ترتيب العلوم/ 84، وما بعدها.

(3) انظر: ترتيب العلوم/ 117 – 204.

كما ظهرت عنايته فى اعتماده على عدد من المصادر الأصيلة فى فن كتابه؛ إذ نراه ينقل من (إرشاد القاصد لابن ساعد الأنصارى) [1]، و (مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده) [2]، و(النقاية للسيوطى) [3].

ويمكن إدراك هذه العلاقة الحميمة بين مؤلفات مصنفات العلوم ومعاجم المصطلحيات عن طريق التطبيق على واحد من مصطلحات أعلام العلوم لنرى صدق هذا العلاقة، فاعتبار علم الحديث مصطلحًا علويًّا ينضوي تحته عدد من المصطلحات، يظهر لنا متانة هذه العلاقة ولزوم معرفة حدود علم الحديث أمر أساسى لتحصيل مفاهيم المصطلحات المندرجة تحته والداخلة فى حدوده المعرفية.

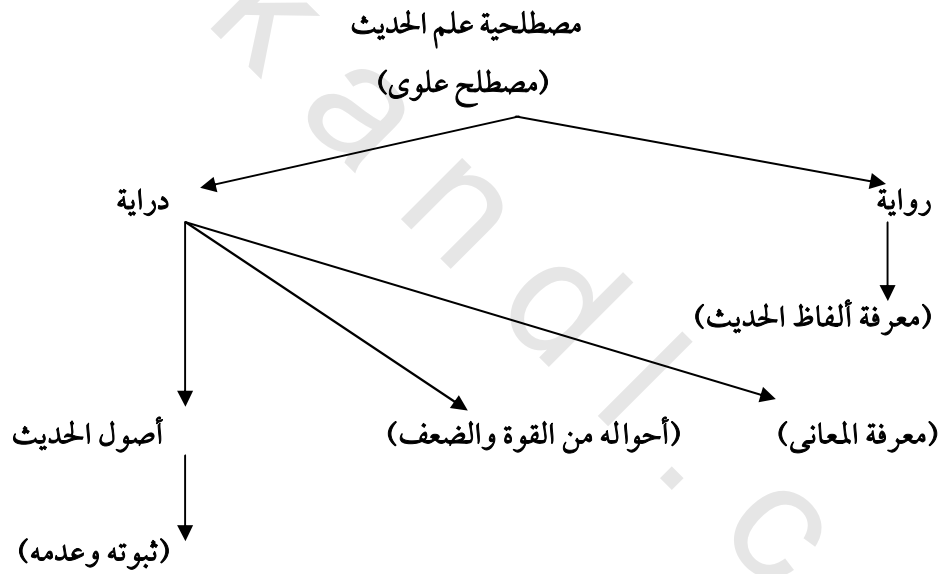

ومعرفة هذا التقسيم لازم أساسًا لبيان ما سميناه من قبل ضرورة تحديد المجال المعرفى فى سبيل تحصيل تصور معنى لفظ/ أو مصطلح من الألفاظ/ أو المصطلحات، وهذا لا يتم إلا بعد

(1) انظر: ترتيب العلوم/ 190.
(2) انظر ترتيب العلوم/ 179،117، 181، 184، 192،190،189،187،185.
(3) انظر: ترتيب العلوم/ 169.

بيان الحدود الفاصلة بين أجزاء هذا العلم، وهى الوظيفة التى اضطلع بها تراث تصنيف العلوم.

واستدعاء مصطلحات من مثل: الصحيح والحسن والضعيف، وأقسامها، وأنواعها- لا يمكن تصورها تصورًا وافيًا من دون استحضار المصطلح العلوى، الذى تندرج هى تحته، وهو ما تقوم بأدائه مؤلفات تصنيف العلوم.

ومن الحق أن نقرر أن كتاب مراتب العلوم يعد أكثر الكتب- مقارنة بما سبقه- إشارة إلى استقلال الاصطلاح وتفرد لغته، فهو دائمًا ما ينص على الوضع الاصطلاحى للكلمات التى يضطر إلى تناولها. ويمكن تأكيد هذه الملاحظة التى اعتنى بها ساجقلى زاده من خلال قياس كثافة ورود لفظ الاصطلاح فى صفحات هذا الكتاب [1].

وقد قاده ذلك الوعى بتميز اللغة الاصطلاحية إلى الربط بين معانى كثير من الألفاظ التى يعرض لها فى متن اللغة، وبين معانيها فى الوضع الاصطلاحي العلمى، ومن أمثلة ذلك الربط والبيان لما بين الدلالتين- حديثه عن مصطلح (أصول الفقه)، يقول: "الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ويقال لتلك الأدلة الأربعة: أصول الفقه بالمعنى اللغوى؛ لأن الفقه ينبنى على هذه الأربعة. لكن أصول الفقه فى الاصطلاح: هو العلم بالقواعد المذكورة، ويطلق على نفس تلك القواعد أيضا" [2].

كما أن ساجقلى زاده كان واعيا- من دون أن ينص- بالعلاقات التى تقترب بكتابه، وهو فى تصنيف العلوم من معاجم المصطلحيات فى بعض الوظائف، يظهر ذلك كذلك فى التفاته إلى بعض طرق شرح المعنى، وأنواع التعريفات. يقول معلقًا على تعريف أبى سليمان الدارانى للفراسة، الذى يقول فيه: "الفراسة مكاشفة النفس ومعاينة الغيب" [3]. يقول: "فتعريف أبى سليمان الدارانى، تعريف بالأعم" [4]. ونحن نلحظ فى عبارته استدعاء لآليات علم المنطق فى مجال صناعة الحدود، فى إشارته للأعم، وصفًا لصنيع الدارانى فى تعريفه لمصطلح الفراسة.

(1) انظر: ترتيب العلوم ص120/ س10، و13/122، و148 /8، و13/155 على سبيل المثال.
(2) ترتب العلوم/ 155، وانظر: المعاجم الأصولية فى العربية/ 18 وما بعدها.
(3) ترتيب العلوم/ 191.
(4) ترتيب العلوم/ 192.

(6)

أبجد العلوم

للقنوجى 1307هـ = 1889م

افتتح صديق حسن خان القنوجى [1] كتابه فى تصنيف العلوم (أبجد العلوم)- الذى يعد الحصاد الختامي- حتى الآن- لمسيرة طويلة لمؤلفات هذا الجانب الموسوعى فى تاريخ التأليف عند العرب- بمقدمة ظهر فيها إدراكه لموقع كتابه فى قائمة مؤلفات هذا النوع من العلم، فيقول: "هذا بث لما وقر فى صدرى من أحوال العلوم العالية، وتراجم الفنون الفاخرة... حررته إحرازًا لما تشتت من أحوال العلوم وتراجم أسمائها وسماتها، وجمعته؛ إفرازًا للفنون، مع بيان مباديها وأغراضها وغايتها، مستمدًّا ذلك من كتب الأئمة" [2].

وتظهر القيمة العلمية لهذا الكتاب من قائمة المصادر التى اعتمدها فى تأليفه، فقد جمع مادة كتابه معتمدًا على مصادر، كلها فى الباب العلمى الذى ينتمى إليه كتابه (أبجد العلوم)، وهو مجال تصنيف العلوم وتقسيمها، وبيان الحدود الفاصلة فيما بينها مما يميز بعضها من بعض، وهى كما يبينها بقوله: "وقفت على كتاب (عنوان العبر وديوان المبتدأ والخبر) ... لابن خلدون، وجدت مؤلفه- رحمه الله تعالى- قد عقد فى الكتاب الأول منه فصلًا سادسًا فى العلوم وأنواعها وسائر طرقها وأنحائها، وما يعرض فى ذلك كله من الأحوال. ثم رأيت خواجة خليفة زاده ملا كاتب جلبى (يقصد حاجى خليفة)، لخص منه تلك العلوم وأحوالها فى مقدمة كتابه (كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، وأضاف إليه أشياء من (مفتاح السعادة) لأبى الخير طاش كبرى زاده، ثم اطلعت على كتاب (مدينة العلوم) للأزنيقى، وفيه بيان أنواع العلوم وتراجم بعض علماء الفنون. ثم عثرت على كتاب (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوى الهندى، وقد ذكر فيه أنواعًا من العلوم المتداولة، وطرقًا من الفنون المتناولة" [3].

وتأمل هذه القائمة يدل على قيمة المادة التى احتواها ذلك الكتاب من جانب، كما يدل على شيء سبق لنا رصده، وهو أن ثمة تقاربًا بين كتب تصنيف العلوم، وبين معاجم المصطلحيات فى بعض الوظائف، ومن هنا فسر لنا اعتماده على واحد من أضخم معاجم المصطلحيات، وهو: كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى الهندى. وهذا الذى نقرره ليس دعوى، وإنما هناك فى

---

(1) انظر فى ترجمته: معجم المطبوعات العربية والمعربة 1201/2، وكتابه مذكور فيه. وقد ذكر القنوجى نفسه فى مقدمة كتابه أنه ألفه سنة 1290هـ، وانتهى من طبعه فى سنة 1295هـ، انظر أبجد العلوم16/1.

(2) أبجد العلوم 14/1.

(3) أبجد العلوم 14/1.

نصوص المقدمة التى قدم بها- بين يدى كتابه- ما يثبت وعيه بطبيعة كتاب (كشاف اصطلاحات الفنون)، حيث يقول (15/1): "وهو مختص بذكر اصطلاحاتها المتداولة فى كتب الفنون".

وهو يلخص فى ختام مقدمته تلك هدفه من وضعه ذلك الكتاب، فيقول (15/1): "فأردت أن أفرد منها أحوال العلوم وتراجم الفنون فى تأليف مختصر؛ تقريبًا للبعيد وتحصيلًا للتجريد، مضيفًا إليه ما حصل الوقوف عليه فى أثناء ملاحظة الكتب".

وقد قسم القنوجى كتابه إلى قسمين، هما:

1- فى بيان أحوال العلوم = (الوشي المرقوم).

2- فى تراجم العلوم، المنطوق منها والمفهوم = (السحاب المرقوم).

والقنوجى يدرك أن السمة الكبرى التى تسم كتابه وتميزه عن معاجم المصطلحيات، هو أنه مهموم ببيان حقيقة أسماء العلوم، على حين أن معاجم المصطلحيات تعنى ببيان حقيقة المصطلحات المندرجة تحت أسماء العلوم. وهذا الأمر يجعل من الضروري والمهم- فى البداية- معرفة حدود كل علم من غيره؛ لإدراك معانى المصطلحات المندرجة تحته إدراكًا لا اضطراب فيه، ومن هنا وجدنا القنوجى يفتتح الجزء الثانى من كتابه- الذى سماه السحاب المرقوم الممطر بأنواع الفنون وأصناف العلوم- بمقدمة مهمة عنون لها بقوله: فى بيان أسماء العلوم وموضوعاتها[1].

ويعد أبجد العلوم للقنوجى نقلة نوعية مهمة فى تاريخ تراث تصنيف العلوم من جانب آخر؛ نظرًا للمنهج الترتيبى الذى انتهجه، حيث رتب العلوم وفق الترتيب الهجائى الألفبائى التقليدى النهائى؛ أى: وفق شكل الكلمة المنطوق من غير اعتبار للأصول بعد التجريد، فباب الألف فيه الحديث عما يلى (من غير اعتبار لكلمة علم/ أو لكلمة ال): علم الأبعاد، وعلم الآثار (21/2)، وعلم الأحاجى (22/2)، وعلم الاحتساب (23/2)، وعلم الأحكام (24/2)، وهكذا، مع العلم أنه لا يعتد إلا بالكلمة الأولى فقط فى أسامى العلوم، بمعنى أن علم الأحاجى والأغلوطات، لم يراع فيه سوى الاسم الأول "الأحاجى".

وقد أدى اتباع ذلك الترتيب إلى توزيع فروع العلوم وأقسامها على أبواب هجائية متنوعة ومختلفة؛ مما أدى إلى تشتتها، ولكنه قاوم آثار هذا التشتت باتباع طريق تحديد المجال، وإلحاق الفروع بأصولها، فيما يسمى بتوظيف تصنيفات الإحالة والتوزيع، فعلم الاختلاج فرع من فروع

(1) أبجد العلوم 5/2.

علم الفراسة، غير أن المنهج الهجائى استلزم مجيء الفراسة فى الفاء والاختلاج قبلها فى الألف، ولذلك قال فى مطلع الحديث عن علم الاختلاج (26/2) وقبل التعريف: "وهو من فروع علم الفراسة"، وبهذه الطريقة حاصر التشتت الذى جره تطبيق الترتيب الألفبائى النهائى غير التجريدى.

وعندما يتركب اسم العلم من أكثر من كلمة تكون الأولى هى هى فى أسامى علوم كثيرة، يتحول ليراعى الترتيب من خلال الكلمة الثانية، ولذلك جاءت أسماء العلوم التالية وفق الترتيب التالى: علم آداب الأكل (30/2)، وعلم آداب البحث، وعلم آداب التوبة (31/2)، وهكذا.

وقد عالج القنوجى ما ظهر من ترادف بين عدد من أسماء العلوم عن طريق تطبيق تقنية الإحالة بنوعيها (ارتدادية/ وأمامية)؛ لمحاصرة التكرار، فهو مثلًا فى الألف يقول (49/2): "علم أسرار الحروف، وهو المسمى لهذا العهد بالسيمياء، يأتى فى حرف السين"، ثم شرحه فى الموضع الذى أحال عليه فى (276/2).

وقد اعتنى القنوجى بعدد من المعلومات اللسانية التى ستظهر ظهورًا جليًّا فى معاجم المصطلحيات، باعتبار أن العناية بها من الوظائف اللازم ظهورها فى المعاجم، من مثل بيان أصول بعض الكلمات، وبيان بعض ما يتعلق ببنيتها، وبدلالتها من مثل قوله (281/2): "والشريعة هى الائتمار بالتزام العبودية، وقيل هى الطريق فى الدين، وحينئذ الشرع والشريعة مترادفان" [1].

ويقول فى أصل لفظ السيمياء (277/2): "ولفظ سيميا عبرانى معرب، أصله: سيم يه، ومعناه اسم الله" [2].

وهذا الذى لمسناه فى هذا الكتاب هو ما يفسر كثافة النقل من عدد من المعاجم اللغوية العامة من جانب، ومن معاجم المصطلحيات من جانب آخر.

فمن معاجم المصطلحيات التى نقل منها التعريفات للجرجانى (انظر مثلًا: 281/2)، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى (انظر مثلًا: 281/2)، وإتمام الدراية لقراء النقاية (انظر مثلًا: 7/2).

---

(1) انظر: المصباح المنير (شرع) 155/1.

(2) انظر: آرثر جفرى/ 183، وانظر أمثلة أخرى (الطب الشرعى = اصطلاح إفرنجي 299/2).

وبتطبيق التقسيم السابق إلى مصطلح علوى (اسم العلم) ومصطلحات منضوية- تظهر قيمة الجهود التى بذلها علماء تصنيف العلوم فى بيان الحدود الفاصلة بين علم وآخر.

ولنأخذ علم الصرف مثالًا هنا، حيث يرى القنوجى ما يلى:

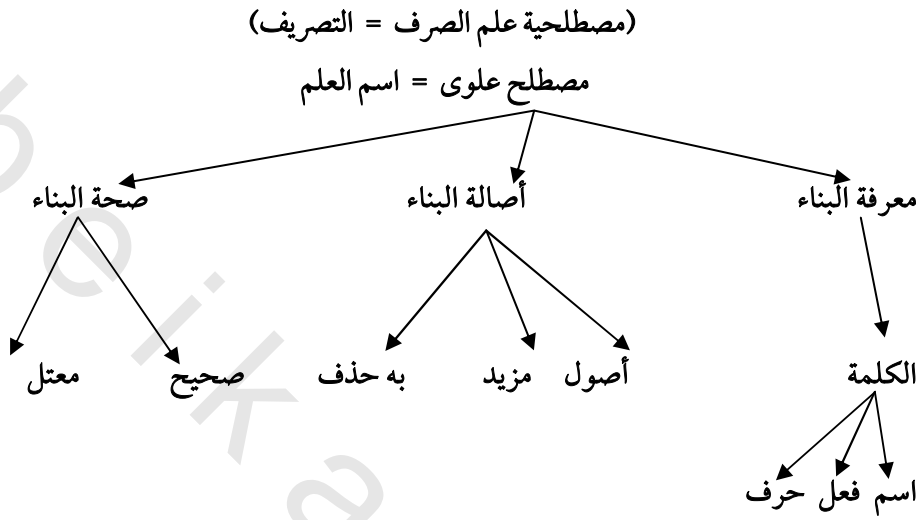

وكل هذه التعريفات يلزمها مصطلحات، لها حدودها وتعريفاتها، وهو ما سوف تضطلع بها معاجم المصطلحيات.

من هذا العرض السابق لمؤلفات تصنيف العلوم عند العرب- يتضح لنا أنها تمثل المقدمة اللازمة والمتممة لوظيفة معاجم المصطلحيات، أو معاجم المصطلحات المتعددة العلوم، ولعل أهم ما يميزها عن أن تكون معاجم مصطلحيات ما يلى:

أ- أنها عنيت- فى المقام الأول- ببيان معانى أسماء العلوم أو أعلامها، بما ساقته من تعريفات لكل علم منها.

ب- أنها عنيت- كذلك- ببيان الحدود الفاصلة لموضوع كل علم، وما يحجزه من أن يكون مثار اختلاط بغيره.

ج- أنها خلت- أو كادت تخلو- مما عنى به معاجم المصطلحيات من تعريف الألفاظ/ أو المصطلحات، على تفاوت بينها، وهو الأمر الذى جعلنا ندرج كتاب/ السيوطى (إتمام الدارية لقراء النقاية) ضمن قائمة معاجم المصطلحيات؛ نظرًا للعناية الكبيرة التى أولاها لتعريفات مصطلحات كثيرة تحت كل علم عرض لبيانه وتعريفه.

د- أنها خلت- أو كادت تخلو- من التعرض لذكر الوظائف التى شغلت معاجم المصطلحيات، من مثل وظيفة بيان معانى الألفاظ أو المصطلحات، وبيان هجاء الألفاظ أو المصطلحات وضبطها، وبيان بعض المعلومات الخاصة بأبنيتها (المعلومات الصرفية)، وبيان بعض المعلومات النحوية المتعلقة بالتراكيب، وبيان بعض المعلومات المتعلقة بعلم الدلالة، كالعلاقات بين الألفاظ أو المصطلحات.

هـ- ثمة أمر آخر يحتاج إلى فضل بيان، وهو العناية بالمعلومات الموسوعية (من بيان مؤلفات أو أسماء مؤلفين أو معلومات مكانية أو زمانية أو متعلقة ببعض المستحدثات الحضارية).

وهذه النقطة بدت واضحة فى كتب تصنيف العلوم، لكننا نرى أنها لم تظهر فيها ظهورها فى معاجم المصطلحيات؛ إذ هذه المعلومات التى وردت فى مؤلفات موضوعات العلوم كانت جزءًا لازمًا ضروريًّا من بناء هذه الكتب، بمعنى أن مثل هذه المعلومات لو تصورنا غيابها تكون هذه المؤلفات شائهة أو ناقصة أو مهدمة، لم يكتمل لها بناؤها أو هيكلها العلمى. أما هى فى معاجم المصطلحيات فأشبه شىء بالإضاءات، ولا يفترض فيها ذلك التوسع الذى ورد فى كتب تصنيف العلوم.

لكل ذلك تبقى معاجم المصطلحيات متفردة فى بابها لم يوجد ما يقوم بالعبء العلمى الذى قامت هى به، وانتدبت لأدائه، والوفاء بعنايته.

* * *